

الفصل الأول

الطريق إلى العولمة ...

نتصور أن ثمة شرطين أساسيين - علي الأقل - للقول بتغيير العالم يتعلّقان بعمق التحول في أركان بنيته القائمة:

أولهما : ركن المعرفة / أنماط الإنتاج أي الخبرة البشرية في التعامل مع الطبيعة علي مستوي الإدراك والتوظيف حسب منهج ينظم هذه الخبرة ويرسخها وينشرها علي نطاق واسع في المكان، وأجيال متتالية في الزمان علي النحو الذي يحقق الاستفادة الكاملة والمثلي من إمكانات هذه الطبيعة وثرواتها .

وبالطبع فإن هذا المنهج لم يولد مع الإنسان الأول وإنما تطوّر في مراحل تالية سبقتها ولاشك درجات أدنى من الوعي والإدراك بظواهر علمية متناثرة ومتناثرة ربما بدرجات مختلفة من العمق أحدثت تراكمات أدني لنمو المنهج العلمي بعد ذلك عبر مراحل شتى وبأقدار مختلفة من النضوج أفرز كل منها نوعاً من التكنولوجيا أي من الأدوات والوسائل والعمليات المصاحبة للتعامل مع الطبيعة واستثمار ثرواتها بحسبانها - أي التكنولوجيا - في شتى مستوياتها هي العملية الحيوية الكبرى لهذا المنهج العلمي المنظم في التعامل مع الطبيعة، وأيضاً العملية التطبيقية لمجموعة القواعد المعرفية المقننة والتي أمكن استكشافها وحيازتها، ومراكمتها تجسيدا للخبرة البشرية في إدراك الطبيعة وتوظيفها.

وهنا يمكن ترتيب أنماط للإنتاج تتوازي وتتوافق وتتأسس علي التطورات المعرفية الجارية في التاريخ من المعرفة البدائية السحرية التي ساد في ظلها نمط إنتاج الصيد والرعي واللذان ظلا عاجزين عن

إفراز نظام اجتماعي / اقتصادي مستقر، ومن ثم عن تكوين الدولة نظرا لما تتطلبه ممارساتها من ديناميكية للكر والفر والترحال والهجرة، وما ترسخه طبيعتهما من حركة إنسانية سيالة تتناقض الاستقرار، وروح فردية ترفض التعاضد والتلاصق، وتنفي الحاجة الي التنظيم، وخشونة في الطبع وحدة في المزاج، لا يتوافقان مع قيم التمدين، إلي نموذج المعرفة التقليدية / الصورية الذي ساد في ظلّه نمط انتاج الزراعة الذي قام علي حامل المجتمع النهري، الذي يخضع كل فاعلياته لتنظيم الانتاج الزراعي وما يخلقه من أنشطة، ويستلزمه من متطلبات التجانس والتكامل والاستقرار، والتي سمحت بربوؤ علاقات وتكوينات اجتماعية أدت لقيام نظام اقتصادي اجتماعي، مهد بدوره لنشوء الدولة بعد مرحلة طويلة في التاريخ البشري، وكلاهما يقع في منطقة أو إطار الرؤية الكلاسيكية للوجود حيث ساد نشاط فكري تقليدي يقوم علي الدين/الوجدان غالبا كمتصل، وإن طفت عليه بعض يؤر نشاط عقلي من حكمة الشرق القديم أو إشراقات الفلسفة اليونانية، وذلك نظرا لما توحى به طبيعة أبنيتة الاجتماعية وعلاقاته الإنسانية ومؤسساته السياسية من رؤية وجودية استاتيكية، وإن كانت شفافة تري الذات الفردية وتشعر بها كنقطة في سياق الوجود الأشمل، وكجزء من أجزائه تتماهي فيه ومعه ولا تنفصل عنه، بل تتعكس عليه في ظواهره وإيقاعاته وحركات كواكبه ونجومه حسبما تتبلور الروح التقليدية غير الدينية، أو تشعر بالتمايز عنه دونما تعال عليه، أو قدرة علي إعادة صياغته بل فقط حسن إدارته في إطار نموذج الإستخلاف الذي تبلوره الرؤية الدينية للعالم.

وعلي العكس، فإن العلم الحديث قد صاحبه، أي مهد له وعائشه وألهمه، نشاط فكري يقوم في جوهره علي العلم / العقل غالبا كمتصل، ويؤسس لرؤية حديثة تري الذات الفردية في مركز الوجود وتشعر بها مهيمنة علي أشكاله من حولها وتحس فيها القدرة علي إعادة صياغته اجتماعيا وسياسيا، بعد أن زادت معارفها وقدراتها علي التحكم النسبي في مادته الطبيعية عبر اكتشاف متزايد لقوانينها، وحركة حثيثة وناجحة

نحو فهم منطقها. وبإلهام هذه الرؤية الحديثة للوجود نهض اقتصاد الصناعة علي حامل الطبقة الاجتماعية التي صارت هي راعيتها والمهمة لتجلياته، حيث أفرزتها تطوراتها التي سعدت بالبرجوازية الي موضع الطبقة المتحكمة في نمط الانتاج الرأسمالي، ودعمتها تناقضاته التي جاءت بالبروليتاريا كطبقة معارضة، بعد أن كانت الطبقة الأرستقراطية قد انحسرت بتضاؤل دورها الذي مارسه بإلهام الاقطاع وكتلته التاريخية، التي قامت علي جماع أفكار عرقية ومعتقدات دينية بأكثر مما نهضت علي فن انتاجي مميز لها. وبغض النظر عن طبيعة العلاقة بين الطبقتين الحداثيتين: البرجوازية والبروليتارية، وما تحقق لها من توازن أو هيمنة في هذا السياق أو ذاك، فإن الطبقة كمفهوم ونسق اجتماعي ووحدة تحليل معرفي، ظلت هي الحامل التاريخي لاقتصاد الصناعة ونمط الانتاج الرأسمالي، الذي أفرز دولته القومية الحديثة في مرحلة صعوده، ثم أفرز بعد ذلك أهم الظواهر المصاحبة لهذه الدولة في مرحلة نضوجه وهيمنة وهي ظاهرة الاستعمار.

وثانيها : هو ركن التنظيم / المؤسسات التي تحتوى وتتمثل هذه المستويات المتدرجة من المعارف وأنماط الانتاج التي تقوم عليها في أبنية قانونية وسياسية تصنع منها نظاما تاريخية متعاقبة يبدو كل منها كصياغة استراتيجية كلية لمنظومة شاملة من العناصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية تتفاعل معا وتتغذي استرجاعيا علي مخرجات / نتائج تفاعلاتها لتحدد في النظام "التاريخي" مركزا للقيادة التي قد تأخذ شكل الهيمنة الإمبراطورية التقليدية، أو القطبية الحديثة.

وهنا يصوغ الباحث الأمريكي الشهير في الجغرافيا السياسية إدوارد ولارشتاين^(١) مفهومه عن "النظم التاريخية" كآلية لفهم وتأمل الخبرات السابقة للنظم التاريخية. وعلي الرغم من أن لكل نظام تاريخي سماته التي ينفرد بها فإنه يصنف هذه النظم التاريخية في ثلاثة أنماط تاريخية علي أساس أسلوب الانتاج والذي يفهمه ولا رشتاين بشكل عام علي أنه "تنظيم الموارد المادية للمجتمع المعني بحيث لا يتوقف هذا التنظيم عند وسائل الانتاج وتقسيم العمل

حسب المفهوم الماركسي، وإنما يتضمن أيضا إتخاذ القرار بشأن حجم الانتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار والتوزيع "أي في الحقيقة "نمط الانتاج" الذي يؤسس للنظم التاريخية الثلاث:

أولاً: "النظام الصغير":

وهو نظام بدائي يقوم علي نمط تبادل الإنتاج وهو الأصل تاريخيا وهذا النمط يتسم بالتخصص المباشر فالبعض يشتغل بالصيد والبعض يقوم بالتقاط الثمار ويتم بين الجماعتين مبادضة الإنتاج. والعوامل التي تتحكم في هذا النمط هي أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة. ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب وهي بطبيعتها جماعات محلية جغرافيا وتعيش لبضعة أجيال معدودة ثم تندثر ولقد كان هناك عدد لا محدود منها ولم يبق أى منها لأن جميعها تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر .

ومن منظور تاريخي يتضح أن الكيانات الإنتاجية الصغيرة والهشة ابتلعت في عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبرى عبر ثلاثة أنماط أساسية من التحول يذكرها الباحثان بيتر تيلور، وكولن فلنت علي النحو التالي^(٢).

النمط الأول: هو الذى يقع نتيجة لعوامل خارجية عن طريق "الدمج" فمع إتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبرى وإزدياده فإنها تبتلع في الطريق النظم الأصغر حجما وهذا هو ما وقع للشعوب المغلوبة علي أمرها إذ عمل الغزاة أو المستعمرون علي إعادة تنظيم انتاجية هذه الشعوب المقهورة بحيث يصبح هذا الإنتاج ترسا في العجلة الكبرى لإنتاج القوي الغازية.

أما نمط التحول الثاني: فيطلق عليه "النمط المتوقف" الذي يتأني نتيجة لوجود مركزين للإنتاج في رقعه جغرافية واحدة ويسيران في انتاجهما علي الوتيرة نفسها وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما. والمثل التقليدي لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التي إندمجت في وحدات إنتاجية أكبر ثم انتكست في أوقات الفوضى والاضطراب السياسي التي يشار إليها باسم عصور الظلام التي كانت أوربا مثالا نموذجيا لها فيما بين إنهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع.

وأما النمط الثالث فهو "الاستمرارية" أو نمط التحول الداخلي حيث يتحول نمط انتاج إلي نمط انتاج مغاير كعملية داخلية دون مؤثرات خارجية ومن خلال تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء. وعلي رغم ما يلتصق بذهن الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان فإن الأنماط الانتاجية تتصف بالديناميكية والتحول الدائب . وهذه التحولات تأخذ نوعين أساسيين هما المسار الخطي، والمسار الدائري، حيث موت إمبراطوريات العالم الكبرى عبر التاريخ بالمسار الدائري من مولد ونمو ثم سقوط أي: من نظم صغيرة إلي بيروقراطيات عسكرية إنتهي بها المطاف إلي الإنحلال والسقوط . وهكذا سارت النظم التاريخية من النظام الصغير القائم علي نمطي إنتاج الصيد والرعي، إلي النظام عبر الإقليمي "الإمبراطوري" القائم علي نمط إنتاج الزراعة.

ثانيا: النظام عبر الإقليمي:

وهو نظام العصر القديم / الوسيط بمعيار الزمن، أو النظام الإمبراطوري بمعيار التكوين السياسي / الاجتماعي، ولكننا نفضل تسمية "النظام عبر الإقليمي" للمفكر الأرجنتيني "إنريك داسل"^(٣) لأنها تنطلق من معيار جغرافي / إستراتيجي يرتبط بدرجة نضوج الوعي بعالمية كوكبنا الأرضي.

ولقد قام هذا النظام "عبر الإقليمي" علي أرضية نمط إنتاج الزراعة والذي قام بدوره علي حامل المجتمع النهري المنظم والذي يخضع كل فاعلياته ويقيم العلاقات بين أجزائه حسب مقومات نمو الإنتاج الزراعي وما يستلزمه من متطلبات الإستقرار والتكثف والتجانس النسبي التي مكنت من قيام ورسوخ علاقات وتكوينات إجتماعية سمحت بقيام نظام إقتصادي / إجتماعي ومن السيطرة المتزايدة علي حركة المجتمع الأمر الذي مكن بعد ذلك لقيام الدولة - الإمبراطورية أحيانا - ولتسهيل قيام النظام عبر الإقليمي المستقر نوعا ما بين الإمبراطوريات العالمية التي نمت واستفحل أمرها نتيجة لوجود وتوزيع فائض الانتاج. "ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات في أشكال مختلفة عبر التاريخ وهي جميعا تشترك في النمط نفسه من الانتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفي لتضمن انتاجا فائضا

يفوق الاستهلاك المحلي. وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم، وهؤلاء الآخرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند وما من شك في أن فائض الإنتاج هو الذي يخلق الفروق المادية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع وهو أمر لا نجده في النظم الصغيرة حيث كانت عملية إعادة توزيع فائض الإنتاج سمة أساسية للكيانات السياسية المركزية الكبرى عبر التاريخ كما كانت الحال في الإمبراطورية الرومانية أو للبنى المجزأة مثل أوربا الإقطاعية. وعلى الرغم من الفروق السياسية بين النظامين الروماني والإقطاعي فإن ولارشتاين يري أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزي حتي الماضي القريب تقوم علي أساس مادي^(٤).

ويمثل النظام "عبر الإقليمي" درجة من الوعي العالمي تقع في المرتبة الوسطي بين مرتبة المحلية الشديدة التي كان قد صنعها النظام الصغير بتعبير ولارشتاين والذي قام في الجوهر علي إقتصادى الصيد والرعي المحدودين والمتقادمين في الزمن والذين عجزا عن توفير البنية الاجتماعية الاقتصادية المستقرة لا لنظام عالمي واسع، ولا حتي لنظام إقليمي كبير، وبين مرتبة العالمية التي نضجت في التاريخ الحديث بعد ذلك علي أساس من العلم الحديث والاقتصاد العالمي الواسع علي النحو الذي صار يمثل ذلك المصطلح / المفهوم من دلالة ويجسده من أبنية وتفاعلات ويطرحه من رموز وخطابات فكرية، وهو النظام الذي كان بحاجة إلي ثورة معرفية جديدة ظل في انتظارها حتي القرن السادس عشر علي الأقل.

وهنا يمكن الإدعاء بأن ما شهدته التاريخ الإنساني قبل هذا القرن رغم تعددية الحضارات وصراع الإمبراطوريات الكبرى وهيمنتها لم يتجاوز أبنية وآليات عمل النظام عبر الإقليمي والذي يستقر علي نوع من التوازن بين الفاعلين الكبار المترامين في أركان العالم والمنعزلين في أقاليمه المختلفة بحيث تدور أهم التفاعلات وأكثرها كثافة داخل كل إقليم بمفرده حيث يبدو الإقليم الواسع هنا وكأنه الفضاء العام للنظام كله، بينما تبقى التفاعلات فيما بين هذه الأقاليم أقل أهمية علي المدى الطويل وفي الحالة الطبيعية ولا يحدث لها أن تتكشف

وتزداد أهمية اللهم سوى في تلك اللحظات الدرامية والإستثنائية في تاريخ العالم عندما يكون بصدد عملية تحويلية كبرى بإلهام عقيدة دينية أو صعود إمبراطوري غير مسبوق يتم خلالها كسر وجود النظام الإقليمي وإخضاع مركزه وأطرافه معا لسيطرة الإقليم الصاعد أو الإمبراطورية النازعة إلي الهيمنة، وهي لحظات تبقى نادرة في التاريخ سواء قبل الميلادي أو ما بعده حتي بداية العصر الحديث إذ ربما لم تتكرر سوى مرات قليلة: مثلاً عند الإكتساح الفارسي لمصر أو لليونان، ثم إكتساح الإمبراطورية المقدونية علي يد الإسكندر الأكبر للشمال الإفريقي ومصر وفارس ثم إكتساح روما لهذا الفضاء المنتمي للعالم المتوسطي القديم كله. وبعد ذلك صعود الخلافة العربية الإسلامية بإلهام العقيدة الإسلامية التوحيدية وهيمنتها علي أغلب الإمتداد الإمبراطوري الروماني في العالم القديم بعد إندحار روما الغربية وإسلام فارس وفي سياق الصراع مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبيزنطه في قلبها حول المسيحية حتي كان سقوط بيزنطه أمام السلطنة العثمانية في بداية موجة الهيمنة الثانية للإسلام والتي استمرت حتى نهاية القرن السابع عشر وإن ظلت تتعرض للتآكل علي نحو تدريجي أدّى بها إلي السقوط مع رسوخ أبنية العصر الحديث لأنها الإمبراطورية الإشكالية في الحقيقة إذ إستمرت هيمنتها السياسية والعسكرية في القرنين السادس والسابع عشر من رغم البنية التقليدية التي كانت تقوم عليها في العلم والتنظيم ولذا فقد كان محتما سقوطها في النهاية سقوطاً درامياً مع الحرب العالمية الأولى بعد رحلة طويلة من الركود والتراجع حملت فيها لقب "رجل أوروبا المريض" وأغلب الظن أن المرض كان في القلب، أي في النموذج المعرفي الذي قامت عليه.

بل وحتى في كل هذه اللحظات التحويلية الدرامية ظلت الصين بحضارتها العريقة، والهند في إمتدادها الشاسع في شبه استقلال لم تتل منه إلا إحتلالات محدودة لبعض مناطقها القريبة من العالم القديم من قبل القوة المغولية في هجومها الكاسح السريع والمؤقت، وإسلام بعض رعاياها في هذه المناطق القريبة بعد حملات إسلامية قليلة علي تخومها وبعض التبادلات التجارية العربية الإسلامية معهما والتي كانت تمثل محورا مهما من محاور عملية

التناقف بين الحضارات في العالمين القديم والوسيط الأمر الذي أوجد حضورا إسلاميا يهما، وخاصة بالهند، ولكن دون الإدعاء بهيمنة المسلمين عليهما. ويبقى السؤال المهم حول أوربا إجمالا وكيف كانت في هذه الفترة التي يطلق عليها في سياق التاريخ الأوربي - أو ثلاثة أرباعها علي الأقل - العصور الوسطي المظلمة؟

وبجينا بيتر تيلور، وكولن فلنت علي نحو مستفيض^(٥): لقد كانت أوربا حتي سنة ١٥٠٠م تعيش في حالة من التجانس الثقافي ولكنها منقسمة سياسيا، فهي تحت إمرة البابوية الرومانية كانت تؤلف حضارة أوربية مسيحية إلا أن سلطة الكنيسة الدنيوية كانت محدودة ولذا فأوربا آنذاك كانت تشكل إمبراطورية إسمية تطالب بميراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة بزعامة المانيا، ولكن نفوذ هذه الإمبراطورية لم يشمل سوي جزء بسيط من القارة الأوربية، وحتى في هذا الجزء البسيط كانت سلطتها مطوقة ومحدودة فلقد كانت أوربا خليطا معقدا من الكيانات التراكيبية والأقاليم الواقعة تنتظم عبرها السلطة الحكومية.

ومن الوجهة الجغرافية شهدت هذه التركيبة المعقدة مجموعة متنوعة من النظم والمقاييس فهناك أولا: التطلعات العالمية البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التي وإن كانت قد فشلت في إقامة إمبراطورية مركزية الحكم إلا أنها ساعدت علي الحفاظ علي وجود عالم سياسي أوربي مميز. وهناك ثانيا وفي الاتجاه النقيض ذلك النزوع المفرط في المحلية والمتمثل في وجود العشرات من السلطات السياسية الصغيرة المتناثرة في أرجاء أوربا من طبقات للفرسان ومن مدن مستقلة ناشئة، ومن أسقفيات ودوقيات وهي جميعا كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية في تصريف أمورها. وهناك ثالثا روابط وإن كانت مخلخلة تصل النظم المحلية بالمؤسسات العالميتين: الإمبراطورية والبابوية وذلك من خلال التراث والتقاليد الإقطاعية السائدة في العصور الوسطي. وعلي هذا فإن وصف أوضاع أوربا في تلك الأوقات بالأوضاع المركبة لا يؤدي المعني كاملا فالمسألة كانت أكثر تعقيدا من ذلك إذ قدر عدد الوحدات السياسية المستقلة في أوربا في تلك الفترة بما يزيد علي ١٥٠٠ وحدة. إذن كيف خرج من هذا الوضع المعقد عالم الدول الإقليمية؟

بالتأكيد ليس علينا أن نفترض أنه كان من المحتم أن تتركز السلطة في النهاية في نطاق جغرافي مفرد ما بين المحلية والعالمية. فلقد افترض "تيلي" وجود خمسة بدائل أمام أوروبا سنة ١٥٠٠م : إحتمالان في مصلحة المحلية إما في شكل نظم إقطاعية مفككة أو شبكة من المدن التجارية الجديدة المفككة أيضا. ثم إحتمالان لمصلحة العالمية إما في شكل إتحاد كهنوتي "ثيوقراطي" أو إمبراطورية سياسية مركزية الحكم. وأخيرا احتمال قيام نمط من الدول "متوسطة الحجم". وإذا نظرنا إلى الوضع الأوروبي نظرة مدققة سنة ١٥٠٠م فسوف نري أن الإحتمال الأخير كان أكثر البدائل توافقا مع التحولات الاقتصادية الحادثة عند ظهور النظام الرأسمالي ومع الثورة العسكرية التي غيرت طبيعة الحروب في تلك الفترة.

وفي هذا السياق التاريخي الطويل كانت هناك هيمنات متتابعة أحادية أو ثنائية أو ثلاثية أو ربما أكثر:

- فحضارات شرقية إمبراطورية ثلاث أساسية مثلت مراكز أو أقطاب هذا النظام عبر الإقليمي في التاريخ قبل الميلادى وهي مصر الفرعونية وفارس والصين في الشرق الأقصى.

- وفي القرون السبع الميلادية الأولى تشكلت ثنائية إمبراطورية بين الصين المستمرة في الهيمنة علي الشرق الأقصى، والإمبراطورية الرومانية الصاعدة في الغرب حول المسيحية ثم المسيحية الشرقية في القسطنطينية، مع وجود أقل لفارس التي أسلمت بنهاية هذه الفترة.

- وفي القرون الثماني التالية وحتى نهاية القرن الخامس عشر كان هناك ما يشبه مثلث حضاري إكتملت أضلاعه عبر هذه الفترة نفسها وفي أوقات متتالية وليست متزامنة. فالصين كانت لا تزال مستمرة في الشرق الأقصى تكمل مسيرتها الطويلة شبه المستقلة، أما الخلافة العربية الإسلامية فقد كانت الفارس الأساسي واللاعب الأكبر في هذه المرحلة عبر عدة مراكز متتالية بدأت في الحجاز لفترة قصيرة جدا، وانتقلت سريعا إلي دمشق لنحو المائة عام، ثم إلي بغداد في أقصى إمتداد لها وأعلي مراحل هيمنتها لنحو خمسة قرون، ثم إلي القاهرة بعد سقوط بغداد ولنحو ثلاثة قرون

أخري اضطلعت فيها مصر بدور الركن في الحضارة العربية ضد الحملات الصليبية المتتالية، ثم الهجمات التتريّة المتوحشة والعاصفة وذلك في عهدين متتاليين هما الأيوبي ثم المملوكي قبل أن تسلم الراية إلى القوة التركية الصاعدة في العالم الإسلامي. وكان الفاعل الثالث هو القوة - يصعب وصفه بالحضارة - المغولية في آسيا الوسطي فهي قوة رعوية في الأساس تقوم في بنائها علي نوع من الاقطاع العسكري حيث المهاره القتالية الفائقة والقدرة علي تنظيم المقاتلين وقيادتهم هي مرتكزات الترفي وأسس حيازة المكانة وحيث المجتمع المغولي نفسه مجتمع عسكري يعيش علي اقتصاد الغزو وممارسة القتال كرا وفرا هو الوسيلة الأهم - إن لم تكن الوحيدة - لإكتساب العيش. ولقد شهدت القوة المغولية نموا سريعا في القرن الثاني عشر الميلادي مكنتها في القرن التالي من إجتياح أجزاء عديدة في العالم العربي الإسلامي بعد أن كانت قد سيطرت علي آسيا الوسطي، وكانت نقطة الذروة في صعود هذه القوة الرعوية هي منتصف القرن الثالث عشر حينما أسقطت الخلافة في بغداد قبل أن تتحطم موجتها العاتية علي صخرة مصر المملوكية. وإذا كان لهذه القوة المغولية من أثر مستمر فهو نقلها للإسلام إلي تخوم الصين، وإلي شبه القارة الهندية وحواف روسيا بعد أن كان المغول أنفسهم قد إعتقوا الإسلام بعد هزيمتهم في مصر فأخذوه معهم بعد ذلك إلي كل مكان ذهبوا إليه وخاصة الهند.

وإذا كانت السمة الأولى الواضحة لهذا النظام التاريخي عبر الإقليمى هي اللاتمرکز علي صعيد نقطة الإنطلاق الجغرافي إذ اتسم بحركية أقطابه ولم يعرف ظاهرة المركز الواحد المستقر أو التمرکز الشديد، فان السمة الأخرى المهمة والتي ترتبت عليها فهي اللامركزية الفكرية التي ميزت طريقته في التعبير عن حضوره، ونزوعه إلي تأكيد شرعياته، ولذا فقد تعددت مراكزه الفكرية وشهدت حركية ملموسة في جغرافية العالم القديم حيث تقاسم النفوذ جميع هذه المراكز الفكرية / الفلسفية / الدينية فتوازت أحيانا وتعاقبت كثيرا، أثرت وتأثرت بحركية الجغرافيا السياسية، وصعدت وتدهورت مع حركة أقطابها الإستراتيجيين، ولكن دونما "مركز" أو إدعاء بالمركزية الشديدة اللهم سوى الإمبراطورية الرومانية - كمثال - التي تسعفنا بنموذج أولى لخطاب

شرعية ينزع إلي تسويد نموذجها السياسي وجعله مقبولا أو علي الأقل ممكنا لنحو أربعة قرون تقريبا، وهو الخطاب الذي راوح بين مقولتي: القانون الروماني ذات الطابع التبشيري الذي جسد رغم جوهره الذي يعود إلي قانون حمورابي أنضج صور العدالة السياسية آنذاك وحينما كانت روما آخذة في الامتداد والتوسع، والسلام الروماني الذي جسد، وبعد أن صارت روما إمبراطورية كبرى، إيديولوجيا تبريره واضحة للهيمنة علي العالم القديم المتوسطي بدعوي فرض السلام علي ربوعة.

فقد كانت هناك مثلا حكمة الشرق القديم في مصر وبابل ملهمة لتكويناتهما السياسية ومبررة لهما علي نحو بعيد فقد كان هناك إله معبود لصعيد مصر، وكذا لدلتاها وقد إستلزم التوحيد السياسي التوحيد الديني ومن هنا كانت السيادة الدينية لعبادة آمون رع، ثم لتوحيدية إخناتون التي لم تلبث إلا قليلا، ومع إنهيارها كان التدهور السياسي. والمهم هنا أن تكوين مصر السياسي قد نهض في أحد أبعاده وتأثر بالبعد الديني الذي أنبني علي أساس مكونات دينية أو أسطورية بالأساس، وأحكام أخلاقية وسلوكيات دينوية ومعرفة محدودة سحرية أو بالأكثر تقليدية. ولقد كانت هذه المكونات جميعها مبررة للوجود السياسي لمصر، وكذلك لدورها في النظام عبر الإقليمي.

وكانت هناك المدرسة الفلسفية اليونانية في أثينا حول الفلاسفة الكبار من طاليس حتي أرسطو حيث امتدت إشغالاتهم من الوجود إلي الطبيعة إلي المعرفة في مرحلة من أخصب مراحل الإبداع الفلسفي في التاريخ الإنساني إستلهمت بعض مقومات حكمه الشرق القديم، وألهمت هذا الشرق نفسه عندما صار عربيا إسلاميا. وكان في موازاة ذلك حكمة الصين حول كونفوشيوس، وفارس حول مازدا وزرادشت، وبعدهما بقليل كانت هناك المدرسة السكندرية حول أفلوطين الذي قام بعملية توفيق تاريخية وفكرية مهمة بين الفلسفة اليونانية والإيمان المسيحي تشبه كثيرا ما قام به بعد ذلك الفيلسوف العربي ابن رشد من توفيق بين الفلسفة اليونانية نفسها وبين العقيدة الإسلامية في مرحلة الانفتاح الثقافي العربي بعد إنشاء دار الحكمة في عهد الخليفة المأمون العباسي ونمو حركة الترجمة التي أطلقتها وكان للنصارى الدور الكبير فيها

لأجادتهم اللغات السريانية واليونانية بجانب العربية التي قاموا بترجمة الكثير من عيون التراث اليوناني إليها. وكذلك في ظل انتعاش حركة الفتح العسكرية إبان الصعود الحضاري العربي الكبير حيث كانوا يتولون العديد من المناصب السياسية والعسكرية، وطالما أبلوا فيها بلاءا حسنا.

وبرغم اشتعال الحروب الصليبية بين العرب المسلمين من ناحية وأوروبا المسيحية من ناحية أخرى فيما بين القرنين الحادي والثالث عشر، فإن القطيعة أو العداء لم يسودا الموقف تماما على النحو الراجح حيث كانت هناك تأثيرات حضارية تلقائية بينهما سواء قبل هذه الحروب وعندما كان المسلمون في موقف السيطرة، أو حتى بعدها، من ذلك مثلا ان الفنانين والصناع المسيحيين ساهموا في تشييد المباني الدينية في المراحل الأولى من حضارة الاسلام. ومنها أيضا إنتشار الأحية ذات النعل الفليني كما كانت معروفة في الحضارة الرومانية في اسبانيا، الى العالم الاسلامي. وكان هناك في الاتجاه المعاكس، أيضا من خلال اسبانيا، إنتشار تقنيات للري مثل الناعور في الغرب المسيحي، وآلات الحسبة المأخوذة عن الصينيين. كما كان من بين أهم ما أخذه الغرب عن الحضارة الاسلامية استعمال الورق، الذي بدأت صناعته في بغداد قبل نهاية القرن الثامن وكان يصدر منه الى أنحاء أوروبا، إضافة الى تطوير علوم الحضارات القديمة على يد مفكرين وباحثين مثل الكندي وابن سينا والبيروني وانتشارها الى انحاء الحضارة الاسلامية، ثم لاحقا الى الغرب المسيحي. وتماشت مع كل هذا العلاقات التجارية التي شهدت نموا متزايدا بمرور الزمن، خصوصا مع بعض "المدن الدول" الايطالية مثل أمالفي والبندقية في القرنين العاشر والحادي عشر^(٦).

ومع القرن الحادي عشر، وانقسام الإسلام الى سلالات حاكمة سنية وشيعية ووفود السلجوقيين الأتراك على المنطقة، إضافة الى بداية الحملات الصليبية دخلت عناصر جديدة على الصورة، وبعد أن كان العرب المسلمون هم سادة الموقف الذين يحددون وتيرة التفاعل بين الطرفين، واتجاهاتها بدأ الميزان في الإعتدال وأخذ يتجه الى التكافؤ في الفترة الممتدة بين القرنين الحادي والخامس عشر وان مال أحيانا وبشكل نسبي الى طرف منهما، وأحيانا أخرى

الى الطرف الآخر. فبين عامي ١٠٥٠ و ١٣٠٠ نجد مجيء وذهاب السيطرة المسيحية على سورية وفلسطين، واستعادة صقلية وغالبية اسبانيا والبرتغال. وكان التطور الأهم هو الحلول التدريجي للسيطرة التجارية المسيحية في حوض المتوسط محل السيطرة الاسلامية-اليهودية-الاغريقية. وجاء الارتباط بين تجارة المتوسط والتجارة البحرية لشمال أوروبا، وما كان للأخيرة من تقدم مالي وعلى صعيد البنية التحتية، ليسؤدي الى الرأسمالية التجارية الأوروبية التي توصلت لاحقا الى السيطرة على العالم^(٧).

هذا النظام عبر الإقليمي يمكن نسبته الى مفهوم الذكاء التاريخي "الدائري" الذي ساد المرحلة السابقة على لحظة انبثاق الحداثة كمشروع تاريخي مركب وشامل أحدث تغيرا حاسما فيما يتعلق بمفردات البيئة التاريخية، وفي طبيعة الإرادات الفاعلة فيها حيث تمحورت مفردات البيئة التاريخية حول الفرد الحاكم، أو الأسرة / البيت الحاكم، أو الفكرة الملهمة الحاشدة وخاصة الدين، فكان لهذا الثلاثي بالأساس القدرة الفائقة على صناعة العالم السياسي. فهذا الحاكم يوحد القطرين فتتشأ وطنية مصر التاريخية، وذلك يبنى الأهرامات فتترسخ على أرضها حضارة شامخة لا تزال تكافح الزمن "التاريخ" ثم يأتي حاكم آخر تعوزه الرؤية، أو تنقصه الإرادة فإذا بمصر تحت أقدام قبائل من الرعاة الشرقيين "الهكسوس" وهكذا.

وعلى صعيد الأسر أو البيوت الحاكمة نجد فارقا هائلا بين الأسرة الفرعونية الثامنة عشرة أسرة أحمس وتحتمس التي حررت مصر من الهكسوس وأعادت صياغة نظريات الأمن والاستراتيجية القديمة في مصر، والتي لا يزال بعضها إلى الآن يتسم بالجده والعمق، وبين الأسر من السادسة والعشرين وحتى الثلاثين حيث حكم النوبيون، والليبيون إن ضمنا، أو صراحة وسمعنا أسماء بعنخي، وششنق ملوكا لمصر بعد تحتمس الثالث ورمسيس الثاني، قبل أن يتكرس احتلالها فارسيا ثم يونانيا مع سقوط الدولة الفرعونية الحديثة / العظيمة. بل نجد هذا التباين داخل الأسرة الواحدة والممتدة فشتان مثلا بين الأسرة الأموية في بدايتها وفي نهايتها، والعصر العباسي الأولى حيث سطوة أبي العباس، وامتداد الرشيد، وانفتاح المأمون، ثم الثاني حيث لا

شئ سوى الضعف والتمزق وسيطرة السلطة الرعوية شبة الاقطاعية على المجتمع العربى.

وعلى صعيد الفكرة كانت هناك فكرة السمو لعرق ما، أو التفوق لجماعة ما ملهمة لاسكندر في تشكيل إمبراطوريته، كما كانت فكرة الدين قادرة على تعبئة أقوام وحشدها معا، وأيضا على تمزيق جماعة واحدة بين فرق وشيع، فقد تعذبت روما بالمسيحية ودخلت في صدام مع كل مستعمراتها المسيحية قبل أن تؤمن بها. بل يذهب الأستاذ "بابية" أستاذ علم الاجتماع فى جامعة السربون الى أن السبب الرئيسى بل السبب الوحيد الذى جعل الامبراطور قسطنطين يتخذ المسيحية دينا رسميا انما هو "ما رآه فيها من التعصب الذى لا يوجد فى غيرها من الأديان التى كانت منتشرة اذ ذاك فى روما، والذى سيربط الامبراطورية برباط من حديد فيكون ذلك مقاوما لعوامل التفكك التى تسرى فى شرايين الامبراطورية مترامية الأطراف"^(٨)، بينما اجتمعت قبائل العرب على ما كان بينها من ثارات حول الإسلام، وما هي إلا سنوات فلاتل حتى تحول بدو العرب إلى فاتحين متحضرين اصحاب رسالة خرجوا لينشروها فى العالمين.

هذا بالنسبة لمفردات البيئة التاريخية، أما طبيعة الإرادات الفاعلة فيها فقد اتسمت بالتغير الشديد على النحو الذى ذكرناه فى هذه المرحلة فالفاعلون فى حالة تبدل سريع بين قوة وضعف لأنهم يفعلون باعتبارهم أفرادا، أو أسرا، أو حتى أفكارا ولذا فهم ينزلون إرادتهم على التاريخ بشكل مباشر يؤثر سريعا، وينتهي أثره سريعا أيضا دون قدرة على صياغة أبنية تاريخية يمارسون فعلهم من داخلها وتكون قادرة على الاحتفاظ بمقومات هذا الفعل إلى مدى طويل وعلى نحو مؤثر، وبالأخص فعل الهيمنة أو التقدم إلا بقدر محدود وأجال قصيرة محكومة بالعمر البشرى.

ثالثاً: النظام العالم الحديث:

علي العكس من النظام التاريخي "عبر الإقليمي" والذي تأسس علي الرؤية الكلاسيكية للوجود وفي قلبها النموذج المعرفي التقليدي الصانع لنمط الانتاج الزراعي، قام النظام العالمي الواسع للحدثة بإلهام الرؤية الحديثة للوجود أو الروح الحديثة والتي ترى الذات الإنسانية في مركز هذا الوجود وتشعر بها مهيمنة عليه حيث القدرة علي إعادة صياغة أشكاله الإجتماعية والسياسية بعد أن زادت معارفها ومن ثم قدراتها علي التحكم النسبي في مادته الطبيعية عبر إكتشاف متزايد لقوانينها وحركة حثيثة نحو فهم منطقتها وخبرة متراكمة في تقنين هذا المنطق وصياغته ونشره بصورة واسعة في كوكبنا الأرضي، ثم بصورة متزايدة في الأجيال المتتابعة وبالذات في تاريخنا البشري الحديث، الذي نال صفته الأخيرة تلك بهذه الرؤية الحديثة للوجود، أو ما يسمى بالروح الحديثة التي ارتبطت بعوامل كثيرة أهمها ثلاث أساسية :

الأول منها هو حركة الكشوف الجغرافية بما مثلته من تكسير حاد وعميق لصورة الغرب الذهنية التقليدية عن العالم القديم بحدوده المألوفة والتي ساهمت بجدية في إنطلاقه نحو العصر الحديث لسبب مباشر وهو أن هذه العصور الحديثة قد إرتبطت شكلا وظاهرا بالعالم الجديد المكتشف بفعل هذه الحركة والذي أفرز ولا يزال حيوية الغرب المعاصر "الولايات المتحدة الأمريكية". ولسبب آخر هو الأعماق جوهره أن العقل الغربي إذ شهد تحطم الجغرافيا العالمية أمامه وبإيقاع خطواته هو نفسه، قد شعر بقدرته علي تحطيم أو تكسير التاريخ بكل أبنيته وتقاليد ورموزه وإلهاماته، وإعادة بنائه بشكل مغاير. ذلك أن الإندفاع الغربي المقتحم لهذا العالم الجديد قد ولد في العقل الغربي درجة أعمق من الثقة، وروح الإكتشاف والمبادرة لدرجة المغامرة أحيانا: إكتشاف الأفكار، والمعارف، والتجارب المبشرة والنقيضة لكل ما هو منشور من تجارب مجتمعية في ثنايا التاريخ الذي تم تحطيم صورته الغامضة مع تحطم أستار الجغرافيا العالمية التي شهدت قصصه وأساطيره ورواياته وسردياته الكبرى والصغرى، ومن ثم تنامي قدرته - أي الغرب - علي الخوض في دورها بكل الثقة ومنتهى الجرأة، خروجاً من تاريخه الوسيط الذي ارتبط بتركيبة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تقوم علي نوع من "الإقطاع

المقدس" شاركت فيه السلطة السياسية المستبدة "الإمبراطورية" والكنيسة الكاثوليكية "البابوية" بإدعاء الحق الإلهي المقدس في حكم الشعوب.

وفي هذا السياق الأوربي حدثت النقلة المهمة بعد سنة ١٥٠٠م في علاقة الإنسان بالأرض، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة. لقد كانت العلاقة بين السيد الإقطاعي ورعاياه - حسب جان جوتمان^(٩) - علاقة شخصية تقوم على الحماية والخدمة، ولم تكن تركز على الأراضي. على أنه عندما اقترنت الأراضي بالسيادة أصبح هناك أساس قانوني لنظام الدولة الحديثة وقد حدث هذا خلال القرن التالي "السادس عشر" وتوج هذا التحول بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والتي عادة ما تفسر بأنها ميلاد القانون الدولي الحديث والدولة القومية الحديثة. وكانت النتيجة أن برزت إلى الوجود خريطة أوربية مقسمة إلى قرابة الثلاثمائة من الكيانات ذات السيادة على أراضيها وقد مثل ذلك الأساس الأقليمي الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة أو أول خريطة سياسية للعالم الحديث.

والثاني هو ظاهرة العلم الحديث حيث ساهم أيضا في قدرة الغرب على نقد تاريخه الوسيط بالذات وتفسير تركيبته الإقطاعية إمتلكه المتنامي لناصرية العلم الطبيعي في منهجيته التجريبية والذي يصوغ، ربما وحده، أيديولوجيا "عالمية" تجسد نمطا من النشاط الفكري المستقل والتميز عن تلك الأنشطة الفكرية التي تلهمها الأديان والفلسفات الكبرى المتركمة في التاريخ والتي تبقى مهما راوحت بين يمين ويسار، ومقدس ودنيوي، نمط من النشاط يركز على التيار الشعوري الباطني للإنسان يخاطب حياته الروحية، وعلى الأكثر علاقاته بالبشر الآخرين في مجتمعه أو المجتمعات الأخرى، وبالأحرى، بالفضاء السياسي، وذلك بعكس العلم الطبيعي التجريبي الحديث وخاصة في تطوراتها اللاحقة على شكية ديكارت وتجريبية بيكون والتي قامت بالأساس على عناق بين الرياضيات والفيزياء وأنتجت في النهاية عبر اشتقاقها لمعادلات منضبطة وقوانين دقيقة نسق معرفي كامل يبحث في الوسائل والأشياء، والمقادير والكميات، والكتل والموازين، ويراكم المناهج والنظريات

المطلوبة لملء الفراغ الممتد بين الإنسان والطبيعة، واللازمة لإقحام هذه الأخيرة والكشف عن جوهرها فهما ثم توظيفها لها. وهو الأمر الذي نقل وعي الإنسان الغربي إلى فضاء جديد عقلائي وموضوعي ومادي مكنه من طرح أسئلة جديدة تماما علي التاريخ الغربي بشكل أكثر جذرية نالت من جوهر النشاط الفكري القديم وخاصة حول تصور العلاقة بين الإنسان والله أدت في النهاية لقصر الدين علي المجال الروحي للإنسان، وحول أشكال تنظيم المجتمع لتقود في النهاية إلي جدل وحضور الديمقراطية الليبرالية، وهما، أي العلمانية والديمقراطية، المعلمين البارزين والمميزين للوعي الغربي في كتلته التاريخية المعاصرة.

أما **الثالث** فهو حركة الإصلاح الديني والتي أنتجت عبر صراع طويل وحروب دامية في أوروبا خاصة في ألمانيا وفرنسا، المذهب البروتستانتي والذي يربط عالم الاجتماع الألماني الكبير ماكس يبر بينه وبين الرأسمالية وذلك في كتابه الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"^(١٠) حيث يربط بين الرأسمالية وبين أمرين يعتبرهما جوهريين فيها هما: وجود المشروع الذي يكون هدفه تحقيق أعلى قدر من الربح، والتنظيم العقلاني الذي يبقي كوسيلة للوصول إلي هذا الربح. فما يحسم الأمر بين الرأسمالي الحقيقي، وأي مرابي أو مغامر هو السعي ليس إلي الربح الأقصى كحالة نهم نفسي، وإنما إلي الربح الدائم الذي يتحقق بفعل الرغبة الدائمة في مراكمة الربح عن طريق الإرادة الدائمة في الإنتاج. وأما عن علاقتها بالبروتستانتية فيري يبر أنها - أي الرأسمالية - ليست في الواقع سوي الوريث الشرعي "للكالفينية" كأحد أهم تيارات البروتستانتية ذات الروح التطهرية حيث يوجد ذلك الزاهد الذي يحول العمل إلي نوع من العبادة ومن الصلاة المستمرة حيث الكال ينيون بفضل صرامتهم وتقشفهم يتجهون إلي إعطاء الأمور البشرية دلالة مقدسة، وهكذا يصبح العمل وتنظيمه بالنسبة إليهم نظاما ينبغي إقامته في الواقع تحقيقا للإرادة الإلهية، وحيث العقل الديني الطهراني يفهم الربح ليس كغاية في ذاته ولكن كوسيلة تقود إلي عمل منتج جديد

وتنظيم جديد يقود إلى الربح وهكذا تحقيقاً للتراكم الرأسمالي الحقيقي الذي يسعى للتطوير وليس إلى الملذات.

لقد تفاعلت هذه العوامل معاً: الكشف الجغرافية، والثورة العلمية، والإصلاح الديني البروتستانتي لصياغة الروح الحديثة - في السياق الغربي - والتي صاحبها نمط جديد من الوعي بالعالم جوهره الإنشغال الكوني وليس المحلي أو الإقليمي حيث بلغ الوجود الإستراتيجي للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر وظل متنامياً بعد ذلك وصانعاً للنظام العالمي الواسع للحدثة من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر.

ولعل هذا الوعي العالمي هو ما عبر عنه السير "هالفورد ماكيندر" أحد رواد الجغرافيا السياسية في مطلع القرن العشرين بقوله^(١١): بعد أن ولي عصر كولمبوس، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسي محكم يتسم بنظرة شمولية تغطي الكرة الأرضية كلها، ذلك لأن كل إرهابية للقوي الاجتماعية في أي ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها على مدار محيط نقطة انفجارها وإنما سوف يتجاوزها إلى أقاصي الأرض. وهذا الإنشغال الكوني بالعالم لدى ماكيندر هو مبرر وأساس منهج النظم العالمية حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام عالمي راهن كوني النطاق بحيث تصبح البلدان المختلفة مجرد أجزاء أو عناصر في بنيته الأكبر والأكثر رحابة بحيث يصبح من الصعب علينا أن نتفهم ما يقع من تحولات في مجتمع ما إلا من خلال الإطار الأوسع أي النظام العالمي الحداثي في كليته.

فعلي سبيل المثال لا يمكن فهم إنهيار الإمبراطورية البريطانية كظاهرة مجتمعية بريطانية - حسب ولارشتاين^(١٢) - على أسس محلية وإنما كنتيجة لتغيرات عالمية أوسع قادت إلى ما يمكن تسميته "إنهيار الهيمنة" وإنهيار الهيمنة لا يبدو أمراً استثنائياً حسب منهج النظم العالمية إذ أنه أمر تكرر كثيراً في دورات متعاقبة داخل الحقبة الحديثة الممتدة لخمس قرون كاملة وهو الأمر الذي أدى إلى التحولات الداخلية في مراكز النظام العالمي الحداثي القائم داخل أوروبا / الغرب رغم استمرار الغرب مركزاً لهذا النظام. وهي

تحولات تحدث كنتيجة شبه منطقية لتراكم عوامل للقوة / الصعود، ثم إنحدار هذه العوامل سواء لدوافع داخلية تقود إلي الضعف المطلق، أو لدوافع خارجية تقود إلي الضعف النسبي قياسا إلي الصعود الكبير في قوة الآخرين من حول مركز الهيمنة.

وفي هذا السياق يتحدث تيلور وفلنت عن خمس دورات للهيمنة تعاقبت في الحقبة الحديثة وموزعة علي القرون الخمس تقريبا^(١٣):

- ففي القرن السادس عشر راحت كل من البرتغال وأسبانيا تتوسعان في الكرة الأرضية وفق معاهدة "تورديزيبلاس" التي كان الباب إسكندر السادس قد توسط لإبرامها سنة ١٤٩٤م بحيث يقتسم الطرفان العالم خارج أوربا بينهما وذلك وفق خط وهمي في المحيط الأطلنطي علي أن تسيطر أسبانيا علي الأراضي الواقعة غربي هذا الخط، وأن تهيمن البرتغال علي الأراضي الواقعة شرقية.

- وفي القرن السابع عشر كانت هولندا تتحدي أسبانيا علي جانبي الكرة الأرضية وفي جزر الهند الشرقية.

- وفي القرن الثامن عشر أشتبكت فرنسا مع بريطانيا في معارك ضارية امتدت مساحتها من أراضي كندا وصولا إلي الهند.

- وقد شهد القرن التاسع عشر زحما أوربيا عاما في التكايل للسيطرة علي القارة الأفريقية.

- وفي النصف الثاني من القرن العشرين كانت الهيمنة الأمريكية علي النظام العالمي ضمن منظومة الحرب الباردة أو مابعدا وحتى الآن.

ثم كان الدعم الذي تلقاه منهج "النظم العالمية" من المنهج التاريخي غير التقليدي لمدرسة "الحوليات" الفرنسية والتي رأت أن السياسة ليست إلا مجال واحد من مجالات أوسع تضم علي الأقل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتداوله الكتابة التاريخية ومن ثم فلا داع للتطويل عند الكتابة التاريخية في التفاصيل السياسية والمناورات الدبلوماسية حيث يجب التركيز علي ما يسمي بـ "روح العصر" في هذه الجوانب جميعا وهي الفكرة التي ألهمت الأستاذ "فرناند بروديل" مصطلح "الدوام الطويل" الذي يعني عنده

الإستمرار التاريخي المادي والاجتماعي الذي تتقلب علي سطحه الأحداث السياسية^(١٤).

وحسب مفهوم "الدوام الطويل" والذي يمكن اعتباره في إطار منهج النظم العالمية هو "تمط الإنتاج" فإننا لا نميل إلي تقسيم تيلور وفلنت لدورات الهيمنة داخل النظام العالمي الحداثي. وبدلا من ذلك نعتقد في أهمية التقسيم الثلاثي الذي يقدمه المؤرخ الأمريكي "جورج مودلسكي"^(١٥) لدورات الهيمنة المنفودة علي منظومة العلاقات الدولية أو بالأحرى "النظام العالمي" والتي حدثت حسب تصوره مرات ثلاث فقط: الهيمنة الهولندية في القرن السابع عشر، والبريطانية في التاسع عشر، ثم الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين. وتشمل الهيمنة في الحالات الثلاث: السيطرة علي مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي غير أنها تقوم بالتأكيد علي أساس راسخ من التفوق الاقتصادي عبر مراحل ثلاث: تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق في الكفاءة الانتاجية علي منافسيها ثم، تمكن رجال التجارة في هذه الدولة بالتالي من الحصول علي إمتيازات تجارية، وأخيرا تمكن رجال المال في هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية علي الاقتصاد العالمي. وعندما تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة فإنها تتأهل لإحتلال موقع الهيمنة علي الساحة العالمية، ولقد تمكنت مثل تلك الدول من التحكم في نظام العلاقات الدولية لا عن طريق التهديد والوعيد وإنما من خلال موازنة القوي الأخرى بطريقة تحول دون قيام إئتلاف منافس ونموه بما يكفي لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة.

وهنا تربط دورات الهيمنة العالمية بموجات الاقتصاد العالمي اللوجستية الثلاث^(١٦). وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الأمد علي السوق العالمي للاستثمار والتي تدعم وجود الدولة المهيمنة. والاستثمار هنا سياسي وإقتصادي معا وهو ينتج بنية تحتية قوية تتمثل في شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية علي اتساع النظام جنبا إلي جنب مع شبكة دبلوماسية قوية أو قواعد عسكرية في نقاط متعددة من العالم. وبهذه الامكانات تتأهل القوة المهيمنة للإمساك بزمام الأمور. وتنتهي دورة الهيمنة

بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاما وتنتهي ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمي.

وبرغم جهود مركز الهيمنة للحفاظ علي هيمنته، فإن النقاد غالبا ما يصيبيها مثلما أصاب هيمنة المركز السابق عليه وهي سته كونية إلهية ووجودية فيما يبدو حسب الآية الكريمة "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض...". صدق الله العظيم^(١٧). غير أن روبرت كوكس يسعى إلي تفسيرها^(١٨) بحقيقة أن الانفتاح الواسع في مناخ الليبرالية يمكن القوي المنافسة من إستنساخ منجزات التقدم التقني لنفسها لتتقوي من كفاءتها الإنتاجية كي تضاهي إنتاجية القوي المهيمنة، وهنا يبدأ الإضمحلال بداية في مجال الانتاج ثم في أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة إذ يلاحظ من الإستقراء التاريخي أن أثنتين من القوي العظمي في مرحلة التدهور حاولتا أن تستترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التي تتأهب لإحتلال مركز الصدارة، إذ لجأت هولندا وهي في مرحلة الإنهيار إلي التحالف مع بريطانيا التي كان نجمها يعلو صعودا إلي موقع الصدارة، وهو السيناريو نفسه الذي تم بين بريطانيا والولايات المتحدة في أعقاب ١٩٤٥م. وهذه السياسة تجعل إنتقال دفة القيادة أمرا ميسرا من ناحية، كما أنها تضيف مسحة من الشرعية علي الوضع الجديد من ناحية أخرى.

في هذا السياق المعتمد "نورة الهيمنة" من ناحية و"الدوام الطويل" من ناحية أخرى يمكننا الحديث عن نوعين من الدوام داخل نمط الانتاج الرأسمالي الذي شكل فضاء الإقتصاد العالمي الواسع، وأرضية النظام العالمي للحدثة طيلة القرون الخمس الماضية وهما: "الدوام المركنتيلي" من بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، و"الدوام الصناعي" من منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن. كما يمكن تحديد ثلاث دورات للهيمنة:

الدوام الأول : وهو الدوام المركنتيلي الذي مثل ركيزة للهيمنة الهولندية، والمركنتيلية ببساطة هي نقل السياسات التجارية للمدن العاملة في التجارة إلي يد الدولة الإقليمية وهو ما عزز نطاق التقييدات الإقليمية علي التجارة ليصبح إحدى الأدوات الرئيسية في صنع الدولة. ويرتبط صعود العالم المركنتيلي في

القرن السابع عشر ارتباطا مباشرا بالهيمنة الهولندية، فالدولة الهولندية التي كانت قد إنسلخت من سيطرة آل هابسبورج النمساوية بالثورة أواخر القرن السادس عشر كانت تتألف من مجموعة من المدن التجارية التي تملك حواجز دفاعية إقليمية تحميها من الغزو الخارجي، وكان وضع هذه الدولة ظاهرة غير طبيعية لأنها كانت تدار من قبل التجار لمصلحة التجار، وباختصار لقد نفذت إجراءات اقتصادية صارمة من أجل تعزيز تراكم الثروة داخل أراضيها، وكانت أول دولة إقليمية تفعل ذلك وبالتالي قدمت بديلا جديدا لمبرر وجود الدولة يركز على الاقتصاد وليس على السياسة والحرب ومجد للحاكم.

والحق أن النجاح الذي أحرزته الدولة الهولندية إنما كان يعني أن النظام العالمي قد تعزز كإقتصاد عالمي عندما رأت الدول الأخرى ضرورة وجود سياسة تتجاوز مجرد الإدارة واسعة النطاق من خلال جهاز دولة وقد تمثلت نتيجة هذا الهجوم المضاد في ظهور واستقرار المراكز التجارية، والتي قادت في موازاة وبالهام حركة الإصلاح الديني في القرنين السادس والسابع عشر إلى تكريس نظام الدولة القومية أو "النظام الوستفالي" الذي نهض بدوره على مجموعة من المعاهدات أنهت الحرب الثلاثينية التي أشعلتها هذه الحركة وخاصة بين ألمانيا وفرنسا في الفترة من ١٦١٨ - ١٦٤٨م، وقلصت كثيرا سلطة البابا الدينية على العالم السياسي في إطار الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، ومن ثم تقلص دور الاختلافات الدينية والمذهبية في إشعال الحروب بل وفي ترسيم خطوط الانقسام الإستراتيجي والسياسي أمام دور التباينات "الحديثة" السياسية والاقتصادية والايديولوجية، كما تؤكد مبدأ الاستقلال وما يتضمنه من احترام لحدود الدولة التي عليها تمارس السيادة الوطنية أو القومية فكان ذلك إيذانا بالقضاء التام على بقايا النظام الاقطاعي واماراته المحدودة وصعود الدولة القومية الحديثة.

أما الدوام الثاني: فهو الدوام الصناعي وهو دوام طويل شهد تحولات داخلية عدة تمثلت الأساس للهيمنة البريطانية ثم الأمريكية . وهو نوع من الاقتصاد يقوم - حسب إدوارد ولا رشتاين^(١٩) على عناصر ثلاث أساسية :

أولها: السوق العالمية الواحدة التي يقوم عليها الاقتصاد وهي السوق الرأسمالية التي يتوجه الانتاج فيها إلي التصدير بالأساس وليس للإستهلاك المحلي وتتحدد أسعار المنتجات وفق متطلبات السوق العالمية حسب مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث تقود عناصر الكفاءة التكنولوجية إلي حسم هذه المنافسة بدعم الأكثر تطورا بزيادة أسعار منتجاته والعكس للأقل كفاءة حتي يتم إخراجهم من السوق نفسها في النهاية وهو ما يقود إلي النمو الاقتصادي المتفاوت عبر العالم، وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث والأكثر تطورا للسوق العالمية.

وثانيها: النظام متعدد الأطراف إذ برغم وجود سوق واحدة عالمية فإن هنالك نظما سياسية متعددة علي خريطة العالم وهو تعدد مهم للمنظومة الاقتصادية الكبرى لأنه لو قدر لأي نظام سياسي بعينه أن ينفرد بالسيطرة علي العالم فإن هذا سوف يؤدي بالضرورة إلي إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسي ذاته، وهنا تنتفي المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمي في عباءة هيمنة إمبراطورية. وهذه المعضلة تمثل لب السياسات الدولية أو الاقتصاد السياسي العالمي الذي يتطلب حالة من توازن القوي لضمان استمرارية مبدأ المنافسة الحرة كما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة وقبل الإنهيار السوفيتي الذي أدى إنهياره إلي بدء مسار العولمة.

وثالثها: هو المنظومة الثلاثية حيث يري ولارشتاين أن عمليات الإستغلال الجارية عبر الاقتصاد العالمي تعمل دائما في صيغة ثلاثية. وواقع الأمر أنه في حالة عدم الندية أو التكافؤ يصبح المسرح العالمي ساحة مواجهة وصراع بين طرفين إثنين، إما إن دخل طرف ثالث في الحلبة فإن هذا يكون مدعاه لشيء من الاستقرار النسبي. ولذا تسعى البلدان القوية إلي خلق هذا الطرف الثالث ولذا فإن الوجود المتواصل للاقتصاد العالمي إنما يرجع جزئيا إلي نجاح الجماعات الحاكمة في الحفاظ علي وجود الطرف الثالث لتخفيف حدة الصراعات وذلك علي منوال الدور الذي تلعبه أحزاب الوسط بين اليمين واليسار في العديد

من النظم السياسية في العالم. ويشبه هذا إلى حد كبير الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى في المجتمعات في خلق التوازن بين الطبقة الرأسمالية، والطبقة العاملة منذ منتصف القرن الثامن عشر. وفي سياقات أخرى يعد قبول جماعات إثنية "وسطية" من قبيل ما يسمى "الفقراء البيض" عامل توازن تحرص عليه الطبقات الحاكمة في بعض المجتمعات لضمان الاستقرار والتوازن في المجتمعات التعددية، ولم يكن الإعتراف الرسمي بالهنود والملونين في صفوف السود والبيض في جنوب إفريقيا العنصرية سوى محاولة من هذا النوع لحماية طبقة مسيطرة من خلال دعم "حاجز إثني وسطي" ومن الناحية الجغرافية يقوم بهذا الدور ما يسميه ولا رشتاين دول شبه الأطراف التي تفصل بين قطبي الثراء الفاحش، والفقر الفاحش في عالمنا المعاصر.

ومن خلال هذه العناصر الثلاث أثبتت الرأسمالية بالفعل - وهي ميزة كبيرة لها - قدرة عالية علي النمو والتطور من داخلها قياساً إلى التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الأخرى السابقة عليها. فهي كما يقول "دومينيك بلون" الباحث الفرنسي في كتابه "الرأسمالية الجديدة"^(٢٠) لم تسجل علي الإقطاعية تقدماً تاريخياً أعظم شأناً بما لا يقاس من التقدم الذي سجلته الإقطاعية علي العبودية فحسب. بل أنها - أي الرأسمالية - سجلت علي نفسها بالذات تقدماً متزايداً باضطراد. وقد تقدمت الرأسمالية منذ بدايتها عن طريق المراحل، وقد كان أحد المحركات الرئيسية لهذا التطور الابتكار التقني الذي يستتبع باستمرار أيضاً تجدد أنظمة الإنتاج حيث مرت بثلاث مراحل رئيسية نتوقف عن المرحلتين الأولتين منها لأن الثالثة ربما تمثل تحولاً نوعياً باعتبارها ليس فقط ثورة صناعية ثالثة وإنما باعتبارها ثورة علمية وتكنولوجية تؤسس لمرحلة الذروة في الوعي بالعالم والتي يطلق عليها مصطلح "العولمة":

المرحلة الأولى: تمثلها الرأسمالية الكلاسيكية التي نسب إليها كارل ماركس ملامح الرأسمالية المتوحشة مصاصه دماء البروليتاريا علي مستوي التنظيم الاجتماعي والتي تولدت من الثورة الصناعية الأولى التي كانت إنجلترا مسرحها في الحقبة الممتدة بين ١٧٦٠ - ١٨٧٥م والتي

شهدت مولد النول الميكانيكي والألة التجارية وتطور صناعة الحديد والصلب والفولاذ. ولقد شهدت هذه المرحلة أولا حروب فرنسا النابليونية مع أغلب الملكيات الأوروبية المحافظة وهي الحروب التي استمرت لثلاث القرن وانتهت بمعاهدة واترلو ١٨١٥ التي كسرت أنياب نابليون وأجهضت المحاولة الفرنسية لتحدي الهيمنة البريطانية ولكنها لم تؤسس نظاما قانونيا جديدا بقدر ما كرست لنظام تفاعل دولي / أوربي نهض على قاعدة توازن القوى التي فتحت الباب لقرن كامل من الصراعات الأوروبية التي أحسنت بريطانيا العظمى توظيفها من خلال استراتيجيتي: التحالفات المرنة، والعزلة العظيمة في تحقيق الهيمنة داخل أوروبا وعلى العالم طيلة القرن التاسع عشر حيث دار الصراع الدامي على المستعمرات في دول الشرق، والجنوب وهو الصراع الذي دخلته ألمانيا بعد الوحدة والذي قاد إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي يمكن اعتبارهما حربين ألمانيتين على المستعمرات مع الامبراطوريات الكلاسيكية البريطانية والفرنسية بعد توقيعهما لاتفاقية سايكس بيكو لاقسام الشرق العربي. فضد النهج البسماركى العقلاني الذي اعتمد على القوة في توحيد الداخل، والدبلوماسية في التفاعل مع الخارج، قادت الروح الاستعمارية الجديدة ألمانيا إلى سياسات عنيفة ورطتها في الحرب الأولى، بينما كانت الثانية نتيجة شبه منطقية لهزيمة ألمانيا ولمعاهدة فرساي التي أدلتها ودفعت بالنازي إلى تصدر المشهد الألماني حيث استطاع توظيف تراث المثالية الألمانية وخاصة الهيجلية لتغذية بوق العنصرية ممثلا الديمقراطية الوليدة في طريقه إلى الحرب الثانية.

أما المرحلة الثانية: فتأسست على الثورة الصناعية الثانية والتي إقترنت باستخدام الواسع النطاق للطاقة الكهربائية وبإكتشاف المحرك الانفجاري وتطور الصناعات الكيماوية منذ العام ١٨٩٠، ولكنها نضجت في مرحلة ما بين الحربين كركيزة لتجاوز صورة الرأسمالية المتوحشة وذلك عن طريق تعميم "النموذج الفوردي"^(٢١) - نسبة إلى فورد صانع السيارات الأمريكي الكبير في القرن العشرين - والذي

تجاوز فكرة سياسة الحد الأقصى في التشغيل والاستغلال لليد العاملة منذ عام ١٩١٤م إلي فكرة جديدة جوهرها المشاركة في الأرباح عندما بادر إلي زيادة أجور عماله لتمكينهم من شراء سيارات شخصية من تلك التي ينتجونها بأيديهم وعلي هذا النحو تغيرت بصورة جذرية وضعية البروليتاريا في الرأسمالية الفوردية "نموذج دولة الرفاه" حيث نظر إلي البروليتاري كمستهلك وليس كعامل فقط يسهم ثراؤه في زيادة قدرته علي الاستهلاك ومن ثم في توسيع دائرة الانتاج ليربح الجميع.

وأيضاً كركيزة لإسقاط الإمبراطوريات القديمة، وفي المقابل صعود الولايات المتحدة التي دخلت الحرب الأولى متأخرة وخرجت منها رابحة وان تأخر الإعلان النهائي عن مغانمها الي ما بعد الحرب الثانية عندما خرجت مع الاتحاد السوفيتي وهما في موضع الحامل التاريخي والقائد لهذه الثورة"الهندسية والبتروكيمياوية والكهربية والنووية" وان في سياقين ايديولوجيين مختلفين ومن داخل كتلتين حيويتين قاريتين، مما قاد إلي الانشطار المعروف وشبه الكامل في بنية القوة العالمية بين الطرفين علي مستويي الجغرافيا السياسية والاقتصادية معا علي النحو الذي أسس للنظام ثنائي القطبية واستراتيجياته المعروفة كالردع النووي، والحرب الباردة، والوفاق الدولي وغيرها ما أسهم بشكل مباشر وحاسم في تطور النظام العالمي الحداثي علي أساس من المركزية الغربية التي كانت أوربا في قلبها طيلة الحقبة الحديثة قبل أن تنتقل إلي أطرافها - أي طرف المركز نفسه - في الحقبة المعاصرة لصالح الولايات المتحدة ومركزيتها بعد الحرب العالمية الثانية وعبر إزاحة داخلية في تجاويف الغرب ذاته كمركز واسع ضد الأطراف وشبه الأطراف الأخرى في النظام العالمي الأوسع.

وعلي العكس من النظام التاريخي عبر الإقليمي الذي لم يعرف المركزية من منظور الجغرافيا السياسية الاستثناء، ومن منظور الجغرافيا الحضارية الا علي نحو أولى فإن النظام العالمي الواسع للحدثة قام علي ظاهرة المركزية الأوربية كأساس وليس كاستثناء حيث بلغ الوجود الإستراتيجي للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر وظل متنامياً

بعد ذلك وصانعا للنظام العالمي الواسع للحدثة، فالأخيرة بناء تاريخي شامل اجتماعي - سياسي - اقتصادي تأسس على مرحلة جديدة في العلم الذي هو بدوره أكثر أبنية التاريخ استقرارا واستمرارا لأنه يقوم سواء في تطوره أو في تأثيره على التراكم. ومن هنا فإن التراكم المعرفي لدى أمة يعني بالضرورة - رغم تبدل الحكام وتعاقب الإيديولوجيات - تراكما تاريخيا. فبدءا من هذه اللحظة تحول التاريخ إلى أبنية متميزة للتقدم حيناً، وللتخلف أحيانا أخرى حسب المواقف من العلم التي باتت بالضرورة مواقف من التاريخ. ومن هنا أصبحت الدولة القومية / الوطنية هي وحدة الفعل الأساسية، كما أصبح الاستقرار النسبي وليس التغير المستمر والانقلابي هو طبيعة الإرادات الفاعلة في التاريخ. حيث اتسم التقدم الأوربي بالاستمرارية، ولم تحدث تحولات تذكر، ناهيك عن التحولات الانقلابية، في بنية القوة العالمية منذ قرنين على الأقل اللهم إلا داخل تجاويف الغرب نفسه. ولأن من طبيعة الأشياء وسنن الكون أن الأقوى في التاريخ هو الأقدر على صياغة قواعده الأمرة وقوانينه المنظمة فقد اطلع الغرب عبر بؤرة القائدة بمهمة وضع القواعد القانونية "الانتداب والوصاية والحماية على رأسها" والمؤسسات الدولية "عصبة الأمم، الأمم المتحدة" والتحكم في الإستراتيجيات العالمية "الحرب الباردة وتوازنات الرعب النووي، والنظام العالمي الجديد" على نحو مستمر ومتعاقب في حقبة تاريخية أصبح العالم فيها أكثر اتصالا على نحو مكن لهذه القواعد من أن ترى وتعايش، ومن ثم وجد العالم نفسه محكوم بهذه القواعد وغيرها تلك التي لم يشارك أبدا في صنعها وأحيانا لم يعلم بها.

كما بلغ الوجود الغربي أفق العالمية من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر حيث ساد ذكاء تاريخي خطى صاغته فلسفة التنوير، وتنامي مع رسوخ الحدثة ليصنع منذ القرن التاسع عشر نزعة التمركز الأوربي التي شكلت تدريجيا إيديولوجيا متكاملة إدعت عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف بسمو الغرب عرقيا ودينيا وفكريا بل بوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه بالمعجزة الفلسفية اليونانية وحتى الآن متمتعا بالطهر المعرفي والنقاء العرقي.

وهنا لم يعد ثمة إختلاف على التمييز الوجودى بين الغرب وبقية العالم فالحدود الجغرافية والثقافية الفاصلة بين الغرب وهوامشه غير الغربية تبلغ من حدة الإحساس بها وتصورها فى ثقافة الغرب درجة أننا يمكن ان نعتبر هذه الحدود مطلقة. ويرافق سيادة هذا التمييز ما يسميه يوهانسن فابيان "تكران التعاصر" فى الزمن وإنقطاع جذرى على صعيد الفضاء الإنسانى. وهكذا يكون المشرق وإفريقيا والهند وأستراليا أماكن تسيطر عليها أوربا مع أن أجناسا أخرى تسكنها.^(٢٢)

ولم يتوقف تمركز الغرب حول نفسه عبر رحلة طويلة من الفرضيات المتحيزة عند حدود إنتاج صورة نقية لذاته، بل تجاوزها إلى حدود تركيب صورة مشوهة للآخر، فالعالم خارج نطاق أوربا نظر إليه بوصفه سديما غامضا، وبدائيا وخاضعا لعلاقات اجتماعية تحتاج إلى تهشيم قبل أن يتم نشر الفضيلة والأخلاق والعقل فيه. ويقوم خطاب "هيجل" كدليل على هذه الرؤية المشوهة للآخر^(٢٣) فهو، أي هيجل، يرى أن الأفريقيين والأسويين أشد التصاقا بالدونية التي تميزهم في كل شئ عن الغربيين، أما السكان الأمريكيون الجنوبيون فقد اعتبر هشاشة التكوين الطبيعي لبلادهم كافية للترفع عن الحديث عنهم. وعلى هذا النحو جرى تثبيت نظرة دونية للآخر سرعان ما أصبحت فلسفة لها بعد اجتماعي وسلوكي أدت إلى انقسام في الفكر الإنسانى، فثمة عرق منح التفوق والرفعة والسمو واحتكر الحقيقة بكل أبعادها وثمة عرق آخر أختزل إلى الحضيض والدونية التي تجعله يعيش دائما إحساسا بالمديونية الأخلاقية والثقافية والدينية للآخر وهو ما أفضى إلى مزيد من اليأس والخزلان وإفراغ الأنساق الثقافية من مضامينها والإجهاز عليها وغزوها بمضامين أنتجت ظروف تاريخية مختلفة وهي لذلك لا تحقق نهضة هذا الآخر ولا تقدمه وإن كانت تزيد من تغريبه واغترابه.

وعبر بناء نرجسية الذات، وتشويه كل ذات أخرى فى نزعة هجومية واضحة، تمكنت نزعة التمركز الأوربى من التحكم فى إيقاع الفكر العالمى كله قبولاً أو رفضاً، فحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية، فإنهم عادة لا يستطيعون نفي تفوق أو هيمنة أوربا كحقيقة

تاريخية في هيكله النظام العالمي للحدث، وإن حاولوا تفسيرها بدوافع مختلفة
عن تلك التي تركز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع عنصرية مرتبطة بفضائل
خاصة أو رقي ذاتي في العقلية الأوروبية وحدها أو بتراكم ثقافي حضاري تم
داخل تاريخها وحده وعلي نحو مستقل عن الآخرين.